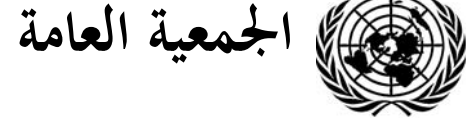


Distr.: Limited  
18 November 2005  
Arabic  
Original: English



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنسانية أخرى: تنفيذ

عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

جامايكا\*: مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٦٥ و ٥٧/٢٦٦ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية<sup>(١)</sup>، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الفرع المتعلق بالتنمية في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



وإذ تشدد على الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم ذلك ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونتييري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٤)</sup> ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(٥)</sup>،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تقو بمساهمة العمالة التامة والمنتجة في القضاء على الفقر، وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم بأن برامج الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر قد تولد فرص العمل الحر المنتج، وتساعد الناس في القضاء على الفقر والحد من ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ازدياد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالة الفقر على نحو غير متناسب مع عدد الرجال، وخاصة في البلدان النامية، وأن غالبيتهم يعشن في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل معيشتهم على زراعة الكفاف،

وإذ تدرك، أنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشارك النساء والرجال مشاركة تامة ومتكافئة في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية وفي وضع استراتيجيات للقضاء على الفقر،

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كونهانغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د ١ - ٢٤/٢، المرفق.

وإذ تسلم بأن تمكين المرأة يعد عاملاً بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، وأن تنفيذ تدابير خاصة تهدف إلى تمكين المرأة قد يساعد في تحقيق هذا الأمر،

وإذ تسلم أيضاً بأن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة يحسن أيضاً الوضع الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وبذا يتحقق التأثير المضاعف للنمو الاقتصادي،

وإذ تسلم كذلك، بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام هذه الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٦)</sup>؛

٢ - تكرر تأكيد أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - تشدد على أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٤ - تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززته زيادة في الإنتاجية وبيئة دولية ووطنية مؤاتية، بما في ذلك من أجل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

٥ - تعيد تأكيد أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

٦ - تسلم بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة، وذلك لبلوغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك

(٦) A/60/314.

الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة؛

٧ - **تعيد تأكيد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، مما يشجع، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛**

### الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٨ - **تؤكد من جديد أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وتكرار التأكيد على وجوب أن يتخذ المجتمع الدولي، تحقيقاً لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وأنه يلزم دعم الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبتاحة الفرصة للبلدان النامية لإسماع صوتها وللمشاركة بشكل فعال في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، إلى جانب تحرير التجارة تحريراً حقيقياً، أن يحفز التنمية إلى حد كبير في العالم أجمع، مما يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛**

٩ - **تؤكد من جديد أيضاً أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة المستجيبة لاحتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضاً عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛**

١٠ - **تؤكد مرة أخرى على أهمية قيام جميع البلدان بتعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية إزاء تحقيق النمو الاقتصادي**

والتنمية، وخاصة للبلدان النامية، على النحو المتفق عليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

١١ - تشدد على أهمية التعاون الدولي في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر، وفي كفالة قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتوخاة في الإعلان بشأن الألفية،

١٢ - تشير إلى أن الدول الأعضاء أعادت توجيه نفسها وكرست نفسها من جديد للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا محوراً لبرنامج عمل الدوحة؛ وتسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر؛

١٣ - تعرب عن القلق إزاء عدم كفاية معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية إذ أنها دون الهدف المتفق عليه دولياً، وتؤكد مجدداً أنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تحقق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأنه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعالية المعونة على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى زيادة تدفقات المعونة وجعلها قابلة للتنبؤ لضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

١٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١<sup>(٧)</sup>، وتشجع البلدان النامية والمتقدمة النمو على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتشثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقتراباً منها،

(٧) انظر A/CONF.191/13.

أو التي وضعت جداول زمنية محددة لتحقيق الأهداف، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٥ - تؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المصادر التمويلية المبتكرة في تعزيز التنمية، بما في ذلك مكافحة الجوع والفقر، وترحب في هذا الصدد بالعمل الجاري في هذا المجال، وخاصة في سياق مبادرة العمل على مكافحة الجوع والفقر؛

١٦ - تؤكد الحاجة على مواصلة الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وتهيب بالجهات المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة، وتدعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية إلى تنفيذ تدابير لمساعدة هذه البلدان في الوفاء، في جملة أمور، باحتياجاتها المالية والفنية والتكنولوجية، دعماً لجهودها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - تسلّم بأن تهيئة بيئة محلية ودولية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٨ - تسلّم أيضاً بأنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع وحلّ حالات المديونية التي لا يمكن الاستمرار فيها وبأنّ تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحت في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٩ - تهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٠ - تسلّم بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات تيسر التوسّع في مؤسسات

الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من أجل تلبية الطلب الكبير غير الملبّى على الخدمات المالية لدى الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير المرعية لتقدم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢١ - تسلم أيضا بأن من الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة وعلى تقليل آثارها السلبية، وتعد العزم في هذا الصدد على تنفيذ نتائج المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المنعقد من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في تونس العاصمة؛

### سياسات القضاء على الفقر

٢٢ - تؤكد مجدداً أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)<sup>(٨)</sup>، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة، والاستراتيجيات القطاعية مجالات يذكر من بينها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكّنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من الأصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقاً لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٣ - تؤكد في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٢٤ - تؤكد من جديد الالتزام بجعل أهداف العمالة التامة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك للنساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وكذلك استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٥ - تدرك أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطوير تلك الممارسات لتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٦ - تؤكد مجدداً أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢٧ - تؤكد مجدداً أيضاً على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافاً عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٨ - تؤكد الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم<sup>(٩)</sup>، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٩ - تدرك ما للإيدز وفيروسه والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة لجهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

(٩) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).



٣٠ - تسلم أيضا بأن الصراع المسلح يؤدي إلى تدمير الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبأن البلدان الخارجة من الصراع تتعرض إلى تدمير بنيتها الأساسية العمرانية والاجتماعية، وشح فرص العمل، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وازدياد هروب رأس المال، وتشدد، في هذا الصدد، على أن الاستراتيجيات والبرامج والمساعدة الدولية لإعادة البناء وإعادة التأهيل ينبغي أن توجد، في جملة أمور، وظائف وأن تقضي على الفقر؛

٣١ - تؤكد الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة، وتشدد في هذا الصدد على هدف التمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من الهبوط إلى النصف بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفها وبنسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، وفقا لما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٢ - تسلم بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدهمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأكواخ الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير في المستويات المعيشة لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

٣٣ - تسلم بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣٤ - تشدد على المساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغرى، في عام ٢٠٠٥، في نشر الوعي بأهمية الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، وفي تبادل الممارسات الجيدة وفي تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة للفقراء، وتهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى أن تعزز وتبني على الزخم الذي أحدثته السنة الدولية بهدف توفير خدمات الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر للفقراء؛

٣٥ - تسلم بالمساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للأرز في عام ٢٠٠٤، في توجيه اهتمام العالم إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأرز في توفير الأمن الغذائي،

والقضاء على الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

### مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٣٦ - تسلم بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف المهبوط إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، في نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع؛

٣٧ - تقرر تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة، والأفراد إلى التبرع للصندوق؛

٣٨ - تشير إلى أنه في سياق إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات، في جملة أمور، التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن العشرين من كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن الإنساني؛

### أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٩ - تؤكد، وفقاً لما مسَّلم به في إعلان الألفية، على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحدياً كبيراً وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعاً كاملاً بعد من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم حالة تهميش هذه القارة؛

٤٠ - تعيد تأكيد دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(١٠)</sup>، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس المسؤولية والقيادة الأفريقية وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقاً لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٤١ - تحيط علماً بخطة العمل لتعزيز العمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود

(١٠) A/57/304، المرفق.

في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وتلاحظ الدور المستمر الذي تقوم به منظمة العمل الدولية في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

٤٢ - تشدد على الحاجة لإيجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، عن طريق اتباع سبل منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة اتساقاً مع الاقتراح الذي قدمته مؤخرًا مجموعة الثمانية بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٤٣ - تهيب بحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل<sup>(١١)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١٢)</sup>، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٤٤ - تشدد على الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى التنفيذ التام والفعال لاستراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١٣)</sup>؛

٤٥ - تسلّم بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية، وتحث المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية لهذه الفئة من البلدان لكي تلي احتياجاتها الإنمائية الخاصة ومساعدتها في التغلب على العقبات الجغرافية بتحسين نظمها الخاصة بالنقل العابر وهيئة بيئة على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية تكون مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتطالب في هذا الصدد بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل المائي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

### الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٤٦ - تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة

(١١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.IIA.4 والتصويب) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساساً شاملاً لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساوم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع،

٤٧ - **تعيد تأكيد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في عدة مجالات، منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤٨ - **توحيب** بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩٦ من أجل نشر الوعي لتعزيز القضاء على الفقر والفقير المدقع في جميع البلدان. وتسلم في هذا المجال بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذا اليوم في نشر الوعي العام وتعبئة أصحاب المصلحة في محاربة الفقر، وتطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً للاحتفال بهذا اليوم لتحديد الدروس المستفادة وسبل تعزيز تعبئة جميع أصحاب المصلحة في محاربة الفقر؛

٤٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".